الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1181
5 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة.	١ -٤	٣
ثانيا	- التطورات الدستورية والسياسية	٥ -٦	٣
	ألف - الدستور	٥ -٦	٣
	باء - التطورات الدستورية	٧	٤
	جيم - الأحزاب السياسية والانتخابات	٨	٤
	دال - مركز الاقليم في المستقبل	٩ -١٢	٤
	هاء - الخدمة المدنية	١٣-١٤	٥
	واو - العلاقات الخارجية	١٥-١٦	٥
ثالثا	- الأحوال الاقتصادية	١٧-٧٤	٦
	ألف - لمحة عامة	١٧-١٩	٦
	باء - المالية العامة	٢٠-٢٣	٦
	جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك	٢٤-٣٠	٨
	دال - التنمية الصناعية	٣١	٩

94-16686 110494 110494

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
هاء - الأشغال العامة	٣٢	٩
واو - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية الأخرى	٣٣-٣٦	٩
زاي - تنمية الممتلكات والعقارات	٣٧-٣٨	١٠
حاء - الأعمال المصرفية	٣٩	١٠
طاء - البيئة	٤٠-٤٣	١١
ياء - الأعمال التجارية الدولية	٤٤-٤٩	١١
كاف - السياحة	٥٠-٥٧	١٣
لام - المساعدة المقدمة من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٥٨-٦٦	١٤
ميم - الخطة السياسية للقطر	٧٦-٧٤	١٦
رابعا - الأحوال الاجتماعية	٧٥-٨٢	١٨
ألف - اليد العاملة	٧٥-٧٧	١٨
باء - الصحة العامة	٧٨-٧٩	١٨
جيم - المخدرات	٨٠-٨١	١٩
دال - التأهب لمجابهة الكوارث ومنع حدوثها	٨٢	١٩
خامسا - التعليم	٨٣-٨٥	١٩

أنغيلا[1]

أولا - لمحة عامة

١ - تقع أنغيلا على بعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات الى الشمال من سانت مارتـــن/سان مارتان. وتبلغ المساحة الأرضية الكلية للإقليم ٩٦ كيلومترا مربعا، بما في ذلك عدد من الجزر الصغيرة القريبة من الشاطئ. وتقوم وزارة التجارة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بتشغيل محطة منارة على جزيرة سومبريرو، وهي إحدى الجزر القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا، وأقصى عرض لها خمسة كيلومترات. ولا توجد في أنغيلا منطقة حضرية بارزة، رغم أن هناك مناطق معينة ذات كثافة سكانية أكثر من غيرها. ويقع مقر الحكومة ومقر الاستيطان الرئيسي في منطقة الوادي (The Vally).

٢ - والمناخ مداري، ويبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة ٢٥ درجة مئوية، والمتوسط الشهري للرطوبة النسبية أكثر من ٧٠ في المائة. ونظرا لطبيعة تضاريس الأرض في أنغيلا، فإن نسبة الأمطار منخفضة وغير منتظمة. وتقع الجزر في منطقة الأعاصير، وتعلن فيما بين شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/اكتوبر حالة تأهب للأعاصير.

٣ - وحسب تعداد عام ١٩٨٤ كان عدد السكان ٨٤٢ ٦ نسمة، وزاد الى ٣٠٠ ٩ نسمة في منتصف عام ١٩٩١. وقدر المعدل السنوي للنمو بنسبة ٧,٩ في المائة[2]. وهناك عدد قليل من المقيمين الأجانب، ومعظمهم من المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا لما تذكره الدولة القائمة بالإدارة، فإن عدة آلاف من الانغيليين وأسرهم يعيشون ويعملون خارج أنغيلا، وخاصة في جزر الكاريبي المجاورة (سانت مارتن/سان مارتان، وسانت كيتس ونيفيس، وأنتيغوا وبربادو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وبورتوريكو)، وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٤ - وقد قامت بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وأجرت بعد ذلك مشاورات في لندن مع ممثلي الدولة القائمة بالإدارة.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٥ - يرد مجمل مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢ في تقرير البعثة الزائرة (A/AC.109/799، الفقرات ١٩ ٢٧). وباختصار، تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم، الذي تعينه المملكة، مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك الشرطة والخدمة العامة. وهو يتمتع

أيضا بسلطات تشريعية خاصة به تحت سلطة وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة. وفيما يتعلق بجميع الشؤون الأخرى، عليه أن يتشاور مع المجلس التنفيذي وأن يتصرف وفقا لمشورته.

٦ - وقانون أنغيلا هو القانون العام للمملكة المتحدة، فضلا عن جميع التشريعات التي ورثتها عن الدولة المرتبطة السابقة، سانت كيتس ونيفيس - أنغيلا، حتى آب/اغسطس ١٩٧١، والتشريعات التي سنت محليا منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرقي الكاريبي، التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحاكم اختصاص جزئي، ومحاكم محلية.

باء - التطورات الدستورية

٧ - يرد في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة سرد مفصل للنقاط والمسائل الرئيسية التي أثيرت في تقرير لجنة مراجعة الدستور التي عينها الحاكم (A/AC.109/975، الفقرتان ١٥ و ١٦؛ وانظر أيضا A/AC.109/975/Add.1، المرفق).

جيم - الأحزاب السياسية والانتخابات

٨ - كما جاء في تقارير سابقة، تعقد الانتخابات العامة في الإقليم كل خمس سنوات. وعقدت الانتخابات العامة الأخيرة في الإقليم في شباط/فبراير ١٩٨٩، وأسفرت عن إعادة انتخاب رئيس الوزراء إميل غومبس. وفاز حزب السيد غومبس، وحزب تحالف أنغيلا الوطني الحاكم، بثلاثة مقاعد من المقاعد السبعة المتنافس عليها. وتعزز موقف حزب تحالف أنغيلا الوطني عندما انضم اليه عضو منتخب مستقل. ونتيجة لذلك، يسيطر تحالف أنغيلا الوطني الآن على أربعة من المقاعد السبعة في مجلس النواب. وفاز حزب المعارضة، وهو حزب أنغيلا المتحد، بمقعدين، وفاز حزب أنغيلا الديمقراطي بمقعد واحد.

دال - مركز الإقليم في المستقبل

٩ - قامت المملكة المتحدة، عقب استعراض لسياستها وإدارتها لأقاليمها الكاريبية التابعة لها بإجراء تغيير هام في سياستها في عام ١٩٩٢. وتتوخى السياسة الجديدة تحسين الحوار، والتنسيق، والتعاون بين المملكة المتحدة وهذه الأقاليم. كما تستهدف إعادة تشكيل الجهاز الإداري لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث وكذلك وكالة التنمية فيما وراء البحار، في المملكة المتحدة وفي منطقة البحر الكاريبي. ويرد البيان الخاص بالسياسة في الوثيقة (A/AC.109/1137، الفقرة ١٧).

١٠ - وفي الخطة السياسية للقطر التي تم الاتفاق بشأنها بين حكومة أنغيلا وحكومة المملكة المتحدة في آب/اغسطس ١٩٩٣ (انظر الفقرات ٦٧ - ٧٤) أكدت المملكة المتحدة فيه مرة أخرى التزامها بعدة مبادئ،

من بينها، توليها، من خلال حاكم أنغيلا، المسؤولية عن علاقات الاقليم الخارجية وغيرها من مجالات المسؤولية الخاصة وإشرافها الدقيق على القيام بهذه المهام. ويتشاور الحاكم قدر الإمكان وفي إطار الدستور، مع حكومة أنغيلا بشأن هذه القضايا جميعا.

١١ - وتشاطر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى الحكومة الاقليمية أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي. فهي لا زالت ملتزمة بسياستها في مساعدة هذه الأقاليم في تحقيق الاستقلال التام إذا كان تلك هي رغبة الشعب المعرب عنها بوضوح وبصورة دستورية. وعلاوة على ذلك، أكدت المملكة المتحدة من جديد أن الاحتياجات المعقولة لأنغيلا وغيرها من الأقاليم التابعة سوف تظل لها الأولوية بالنسبة للدعم المالي الذي تقدمه بريطانيا العظمى.

١٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أوجز السيد دوغلاس هيرد وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث للمملكة المتحدة في خطاب رئيسي أمام المؤتمر المعني بالأقاليم التابعة عنوانه "التقدم من خلال الشراكة" سياسة حكومة المملكة المتحدة إزاء أقاليمها التابعة. ويرد موجز لخطابه في الوثيقة A/AC.109/1180 الفقرات ٣٠-٣٦.

هاء - الخدمة المدنية

١٣ - ردا على استفسار وجهه أمين اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والإعلام والمساعدة نيابة عن اللجنة الفرعية، ذكر ممثل للدولة القائمة بالادارة في رسالة مؤرخة ٥ آب/اغسطس ١٩٩١ أن الخدمة العامة الأنغيلية تتشكل من ٩٢ في المائة تقريبا من موظفين من السكان الأصليين و ٨ في المائة من الموظفين المغتربين. ومن مجموع ٥١٥ موظفا، هناك ٣١ موظفا من جزر البحر الكاريبي الأخرى، و ٦ من المملكة المتحدة (يقدمون المساعدة التقنية بموجب برنامج المعونة التابع للمملكة المتحدة) و ٦ من بلدان مختلفة (يقدمهم أساسا مانحو المعونة مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي).

١٤ - وقال وزير المالية في خطابه عن ميزانية عام ١٩٩٢ إن مرتبات وأجور موظفي الخدمة العامة تبلغ نسبتها ما يزيد على ٥٦ في المائة من الميزانية، وأن الزيادات في هذه الرواتب أدت الى ارتفاع كبير في الميزانية المتكررة للحكومة. على أن الوزارات المختلفة ساعدت الحكومة على الإبقاء على النفقات العامة عند مستويات مقبولة بتخفيض تكاليفها التشغيلية بنسبة ١٠ في المائة على نحو ما طلبت الحكومة.

واو - العلاقات الخارجية

١٥ - تتعاون حكومة أنغيلا تعاونا مباشرا مع الحكومات الأخرى في منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المؤتمرات والمشاريع الاقليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الاقليمية (انظر أيضا الفقرات

٥٨-٦٦). والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية والمصرف المركزي لدول شرق الكاريبي، كما يحتفظ بمركز المراقب في منظمة دول شرق الكاريبي.

١٦ - وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٤ قامت الملكة اليزابيث الثانية بزيارة لأنغيلا في بداية رحلة استغرقت ثلاثة أسابيع زارت خلالها عددا من الأقاليم التابعة البريطانية الحالية والسابقة الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي، وهي: بليز وغيانا ودومينيكا وجزر كايمان وجامايكا وجزر البهاما وبرمودا.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٧ - لا تزال أهداف التنمية في أنغيلا تتمثل في رفع مستوى معيشة الأنغيليين بتنمية امكانات الإقليم الانتاجية من خلال توفير مجموعة عريضة من فرص العمالة. والسياحة هي الأداة الرئيسية للنمو، وإن كانت الحكومة تعترف بأهمية تحقيق قدر من التنوع الاقتصادي كي يكون النمو القطاعي متوازنا. وتتوخى الاستراتيجية الانمائية أيضا إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتهيئة مناخ يؤدي الى اجتذاب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على السواء[٣].

١٨ - وفي عام ١٩٩٢ استعاد اقتصاد أنغيلا حيويته بعد انخفاض حاد في النمو الحقيقي وأظهرت معظم قطاعات الاقتصاد أداء مرضيا[٤]. وزاد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٤٨,٧ في المائة فبلغ ١٣٩,٩١ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي[٥] في عام ١٩٩٢ مقابل ١٣٠,١٧ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي سُجلت لعام ١٩٩١ (سجل الناتج المحلي بالأسعار الحالية نموا قدره ١١,٥٠ في المائة وذلك من ١٣٦,٨٢ مليون دولار الى ٥٧,١٥٢ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي)[٤].

١٩ - وبعض العوامل الخارجية التي قيل أنها ساهمت في انتعاش الاقتصاد في عام ١٩٩٢ هي التطورات الايجابية في المناخ الاقتصادي العالمي والتحسن في اقتصاد الولايات المتحدة خلال ذلك العام وكان العامل الداخلي الذي ساهم أكثر من غيره في التحسن الكبير في معدل النمو العام هو الانتعاش في أداء النمو في القطاعين الرئيسيين من الاقتصاد وهما: قطاع الفنادق والمطاعم وقطاع التشييد. إذ يعزى لهما معا ٥٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، مما أظهر أداء قويا خلال عام ١٩٩٢ بعد الهبوط الذي حدث في عام ١٩٩١[٤].

باء - المالية العامة

٢٠ - كان التحسن في إجمالي الناتج الاقتصادي خلال عام ١٩٩٢ مصحوبا بتحسن في الأداء المالي. وقدرت الزيادة في فائض الحساب الجاري لعمليات الحكومة المركزية الذي كان قد انخفض انخفاضا

حادا من ٢,١٨ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي إلى مجرد ٠,٧٣ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩١ بمبلغ ٣,٤٤ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩٢. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى نمو كبير في الايرادات، صاحبه نمو أقل في النفقات الجارية خلال ذلك العام[٤].

٢١ - وزادت الايرادات المتكررة بنسبة ١٧,١ في المائة خلال عام ١٩٩٢، مقارنة بالايرادات المسجلة لعام ١٩٩١ وقدرها ٢٤,٩٤ مليون من دولارات شرق البحر الكاريبي، وتمثل نسبة النمو ومقدارها ١٧,١ في المائة تحسنا كبيرا على نسبة النمو المسجلة لعام ١٩٩١ وقدرها ٩,٢ في المائة. وأظهرت معظم البنود الرئيسية للدخل نموا إيجابيا خلال ذلك العام. وأسهم البند الخاص برسوم الدمغة أكبر مساهمة في الوضع المتحسن. الذي زاد بنسبة ٦٢,٩ في المائة فبلغت الايرادات ٣,٠٧ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي وذلك بالمقارنة بمبلغ لا يزيد على ١,٨٩ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي تم تحصيله في عام ١٩٩١. وكانت رسوم المغادرة والدخول التي زادت بنسبة ٢٩,٩ في المائة وبنسبة ١٤,٠ في المائة على التوالي من بين الموارد الهامة الأخرى في نمو الدخل لذلك العام. وزادت الضريبة المفروضة على استيراد الغاز والوقود بنسبة ٦٤,٧ في المائة في حين ارتفعت الضريبة المقررة على الكحول بنسبة ٦١,٣ في المائة[٤].

٢٢ - وزادت النفقات المتكررة من ٢٤,٢٢ مليون في عام ١٩٩١ الى ٢٥,٧٧ مليون من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩٢. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى حدوث زيادة كبيرة في المعاشات والمنح التقاعدية، اللتين زادتا بنسبة ٣٩,٩ في المائة إلى ١,٤٢ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي خلال عام ١٩٩٢ بالمقارنة بـ ١,٠١ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩١. وانخفض اجمالي معدل النمو في النفقات المتكررة الذي قدر بنسبة ١٧,٢٥ في المائة لعام ١٩٩١ إلى ٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٢. ويعزى التحسن في الأداء أساسا إلى اتخاذ الحكومة اجراءات تقشف في مستهل عام ١٩٩٢، مما خفض النفقات المتكررة في مختلف الادارات بنسبة ١٠ في المائة[٤].

٢٣ - وكان الانفاق الرأسمالي الذي انخفض بصورة حادة بنسبة ٦٣ في المائة ليصل اجماليه إلى ٣,٢٥ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩١ قد زاد زيادة كبيرة ليصل إلى ٩,٢٦ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي في عام ١٩٩٢. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى التنفيذ العاجل لبرنامج رأس المال لعام ١٩٩٢ من أجل الانتهاء من المشروعات الرئيسية بما فيها إقامة البناية الخاصة بالتسجيل التجاري وتشييد قاعدة للشرطة البحرية ومستشفى جديدة، فضلا عن البدء في مشروعات جديدة مثل المرحلة الأولى من مشروع تحسين الطرق البرية الذي يموله صندوق التنمية الأوروبي ومشروع تنمية موارد المياه في أنغيلا ومشروع إقامة مبنى جديد لمكتب البريد[٤].

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك

٢٤ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود للغاية بسبب مجموعة من العوامل، منها عدم خصوبة التربة وضيق مساحة الأرض الصالحة للزراعة، وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك فإن سياسة الحكومة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في مجال الانتاج الزراعي.

٢٥ - وعلى الرغم من أحوال الجفاف السائدة وأنماط هطول الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها في أنغيلا، فإن الزراعة مازالت تقوم بدور هام كمصدر رزق للسكان المحليين. وبالاضافة إلى الزراعة، يشتغل العديد من الأنغيليين في انتاج الثروة الحيوانية والدواجن، علاوة على صيد الأسماك. ويتزايد الشبان المهتمين بالمشاريع الزراعية مثل زراعة الخضروات. ونظرا للتغيير في العادات الغذائية، أصبح الشباب في الوقت الحاضر أكثر استجابة لأكل الخضروات المنتجة محليا.

٢٦ - على الرغم من القيود العديدة المفروضة على التنمية الزراعية في الاقليم، والمساهمة الضئيلة نسبيا للقطاع الزراعي في الناتج الاجمالي، فقد بذلت جهود بهدف زيادة الناتج الزراعي وذلك لما له من أهمية حرجة في الحفاظ على قدر معين من الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب الغذائية وضبط الزيادة في تكلفة استيراد المواد الغذائية[٥]. وفي عام ١٩٩٢ شهد اقليم أنغيلا تحسنا في مستوى سقوط الأمطار مما أدى إلى زيادة في الانتاج الزراعي الذي كان قد انخفض انخفاضا حادا في عام ١٩٩١[٤]. عقب المعاناة من حالة جفاف قاسية[٤].

٢٧ - وعلى النقيض من الانخفاض المسجل لانتاج الاقليم من المحاصيل بنسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٩١، فقد زاد انتاج الاقليم من المحاصيل بنسبة ٢٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وحدث نمو كبير في انتاج المحاصيل الأساسية في عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٩١، بما فيها محصول الذرة (الذرة الشامية) والبسلة الهندية والبطاطا الحلوة، وكذلك زيادة ضخمة في انتاج الخضروات بما فيها المنتج من الطماطم والجزر والبصل والقرع[٤].

٢٨ - وفضلا عن زيادة مستوى سقوط الأمطار، شملت العوامل الرئيسية التي أسهمت في الانتاج الزراعي للاقليم خلال عام ١٩٩٢، ما يلي: اتساع ممارسة نظام الري بالتنقيط الذي أدخله الجهاز الكاريبي للتنمية والتدريب في مجال الزراعة للمناطق الريفية؛ وتجدد اهتمام المزارعين بالأنشطة الزراعية، فضلا عن زيادة مشاركتهم في هذه الأنشطة؛ وتقديم وزارة الزراعة للخدمات الارشادية[٤].

٢٩ - وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فقد زاد الناتج الحقيقي منها بنسبة ١٤,٣ في المائة الى ١,٣٦ مليون دولار، وذلك مقارنة بمبلغ ١,١٩ مليون من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي. ويمكن أن يعزى التحسن في انتاج الثروة الحيوانية أساسا إلى الانخفاض الشديد في افتراس الحيوانات البرية للماشية، وذلك نتيجة اتباع اجراء حماية أكثر فعالية خلال العام[٤].

٣٠ - ظل الناتج من نشاط مصائد الأسماك الذي بلغ تقريبا نحو ٧٥ في المائة من اجمالي الناتج الزراعي في عام ١٩٩١، في التوسع في عام ١٩٩٢. وزاد الناتج الحقيقي بنسبة ٤٠,٥ في المائة ليبلغ ٤,٨٦ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي، مقارنة بمبلغ ٣,٤٦ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي المسجل لعام ١٩٩١. ويمكن أن يعزى النمو الفعلي في اجمالي الناتج لهذا القطاع إلى حدوث تحسن كبير في صيد السرطان البحري والمحار خلال عام ١٩٩٢[٤].

دال - التنمية الصناعية

٣١ - ظل قطاع الصناعات التحويلية يشتمل على صناعات صغيرة ومتوسطة ويقتصر على مجموعة محدودة من الأنشطة. ومن هذه الأنشطة انتاج الملح وبناء القوارب الخشبية وبعض العمليات التقليدية الأخرى. وذكرت حكومة الاقليم أن قطاع الصناعة التحويلية ما زال في مهده.

هاء - الأشغال العامة

٣٢ - وفقا لوزير الصناعة، ستسهم الحكومة في تمويل مشاريع طرق برية وبرنامج لتنمية موارد المياه، تزيد تكاليفها على ١٦ من ملايين دولارات شرق البحر الكاريبي وهي ممولة من صندوق التنمية الأوروبي وشعبة التنمية البريطانية في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل المشاريع التي تم انجازها في عام ١٩٩٢ تشييد مرافق مدرسية إضافية، ومبان حكومية، وحفر آبار والتزويد بأنابيب.

واو - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية الأخرى

٣٣ - تخدم الإقليم شبكة من الطرق تستخدم في جميع الأغراض وتمتد نحو مائة كيلومتر، وكذلك ميناءان بحريان رئيسيان وميناء جوي. وفي غضون السنين الأخيرة، تم انجاز عدد من مشاريع التحسين الرأسمالية الرئيسية ويجري في الوقت نفسه تنفيذ مشاريع أخرى.

٣٤ - في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٣ وافق مصرف التنمية الكاريبي على منح حكومة أنغيلا قرضا بلغت قيمته ١٧,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (موزع كالتالي ١,٩٠ من ملايين الدولارات الأمريكية من الموارد الرأسمالية للمصرف و ٠,٢٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة من موارد الصناديق الخاصة للمصرف) وذلك لمساعدتها في تمويل ما يلي: تشييد رصيف ميناء من الخرسانة المسلحة طوله سبعون مترا وعرضه ٣,٨ مترا في مرفأ ايلند هاربر الواقع في الشمال الشرقي للجزيرة، وبناء وتقويم جزئي لما يقرب من ١,٧ كيلومترا من طريق ساندي غراوند في الشمال، وبناء الطبقة القاعدية والسطحية لما يقرب من ٠,٩ كيلومترا من طريق ساندي هيل صوب الجنوب الشرقي. وبالتالي فإن هذه المشاريع تشكل بالنسبة للحكومة أولوية عالية حيث أنها ستسهم في تحسين وتوسيع الهياكل الأساسية الاقتصادية ذات الأهمية الحيوية للتنمية في أنغيلا.

٣٥ - وسوف يتم شراء البضائع والخدمات اللازمة لهذه المشاريع من قبل الدول الأعضاء في مصرف التنمية الكاريبي ومملكة هولندا. وجرت عمليات تحليلية بيئية للأشغال المزمع القيام بها كجزء من دراسة الجدوى واتخذت توصيات لتخفيف وطأة الآثار البيئية الأكثر ضررا الناجمة عن هذه المشاريع.

٣٦ - وأظهر قطاع الماء والكهرباء خلال عام ١٩٩٢، تحسنا ملحوظا وزادت القيمة المضافة لهذا القطاع، بالرقم الحقيقي بنسبة ١٤,٧ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩١ وهي ٢,٩ في المائة. وهذا المعدل العالي نسبيا للنمو يمكن أن يعزى الى الأداء القوي في حقل الكهرباء، يعززه في ذلك نمو مضطرد في الزيادة الوطنية في الطلب على الكهرباء[٤].

زاي - تنمية الممتلكات والعقارات

٣٧ - توضح المؤشرات الرئيسية تحسنا في النشاط العمراني خلال عام ١٩٩٢ وذلك عقب انخفاض قدره ٨١,٢٥ في المائة في عام ١٩٩١. وارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع التشييد بنسبة ١٦,٣٧ في المائة لتصل الى ٢٦,٦٦ مليون دولار وذلك مقارنة بمبلغ ٢٢,٩١ مليون دولار من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي خلال عام ١٩٩١ وظل هذا القطاع أكبر ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت مساهمته ٦٠,١٩ في المائة خلال عام ١٩٩٢[٤].

٣٨ - ويمكن أن يعزى التحسن الذي طرأ على أنشطة التشييد خلال ذلك العام الى تنفيذ عدد من مشاريع البنية الأساسية في القطاع العام، بما فيها، كما ذكر آنفا، مشروع تحسين الطرق الذي يتولى صندوق التنمية الأوروبي تمويله ومشروع تنمية المياه في أنغيلا ومشروع مكتب البريد الجديد؛ وعلى صعيد القطاع الخاص؛ الإسراع في مرحلة بناء مشروع تطوير فندق كازبلانكا، وتشييد المباني السكانية في القطاع الخاص (انظر الفقرة ٢٣)[٤].

حاء - الأعمال المصرفية

٣٩ - ذكرت تقارير مصرف التنمية الكاريبي أن الودائع قد زادت لدى الجهاز المصرفي التجاري بنسبة ٩ في المائة فبلغت قيمتها خلال الـ ١٢ شهرا المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ٧٨ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي. وزادت القروض غير المسددة بنسبة ١١ في المائة فبلغت ٧٠ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي وذلك بالدرجة الأولى نتيجة للزيادة في إقراض القطاع الخاص - ولا سيما قطاع السياحة والإقراض لشراء المنازل والأراضي[٥].

طاء - البيئة

٤٠ - يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كفالة مشروع يسمى "إدارة الموارد الطبيعية والبيئة". ويجري حاليا - كجزء من هذا البرنامج - إعداد نبذة قطرية تحت إشراف وزير التربية والبيئة بالبرلمان.

٤١ - وسوف تساعد هذه النبذة القطرية على تحديد القضايا واتخاذ التوصيات الخاصة بالسياسات السليمة لإدارة البيئة في الحاضر والمستقبل. كما ستهيئ لصانعي السياسة والقائمين على شؤون التنمية ورقة عمل يمكنهم بواسطتها فهم الأنظمة الايكولوجية الهشة التي تتألف منها البيئة الطبيعية الفريدة لأنغيلا.

٤٢ - ويؤكد المشروع على أنه، نظرا لأن اقتصاد أنغيلا يعتمد كثيرا على السياحة، فإن ايجاد بيئة صحية يعد من الأمور الهامة إذا أريد لأنغيلا أن يستمر الترويج لها باعتبارها مقصدا لم يصبه التلوث ويتميز بجمال غير مألوف. إن تحسين البيئة الأساسية بالجزيرة واتباع سياسات من أجل حماية الموارد الثقافية والطبيعية سوف يعود بالنفع على الناس عن طريق الحفاظ على موائل الحياة البرية وحماية الأماكن التاريخية والأثرية والحفاظ على التقاليد الثقافية وتحسين اقتصاد أنغيلا.

٤٣ - وفي إطار من البرنامج سيتم تناول مسائل محددة، ومناقشتها. وسوف تتخذ توصيات بالنسبة لكل فصل من فصول نبذة البيئة القطرية. وسوف تتألف هذه النصوص مما يلي: (أ) الإطار المؤسسي والقانوني لأنغيلا؛ (ب) التخطيط وإدارة النمو؛ (ج) التخطيط الخاص بالمناطق المتمتعة بالحماية وإدارة الحدائق الطبيعية؛ (د) والأنشطة الساحلية؛ (هـ) وموارد المياه؛ (و) وإدارة النفايات ومكافحة التلوث؛ (ز) والسياحة؛ (ح) والموارد الثقافية والتاريخية؛ (ط) وتشكيل مستقبل أنغيلا. وأنشئت لجنة استشارية بحيث تضمن أن كل فصل من هذه الفصول قد تم بحثه بدقة.

ياء - الأعمال التجارية الدولية

٤٤ - لم يتم إلا تسجيل مصرفين أجنبيين اثنين في عام ١٩٩٣ بعد إصدار المجلس النيابي للمرسوم الخاص بالشركات الائتمانية والبنوك الأجنبية في عام ١٩٩٢. ووفقا لما جاء في إحدى المنشورات المحلية، فقد أجرى خبراء بريطانيون في مجال الاقتصاد، بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة، استعراض للوضع الاقتصادي في عام ١٩٩٣ وذلك نيابة عن حكومة أنغيلا. وقد لاحظ الخبراء الاستشاريون، في تقريرهم المعنون "استعراض اقتصادي استراتيجي" أن الحكومة إذ أدركت أن فترة النمو السريع في السياحة قد انتهت، وأن تنمية أنغيلا بوصفها مركزا خارجيا يوفر أفضل فرصة لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتوفير فرص جديدة للعمل ورفع مستوى الدخول لأهالي أنغيلا وزيادة الايرادات الحكومية، فإنها ترغب في تشجيع قيام صناعة مالية خارجية ذات نوعية عالية وسمعة حميدة في أنغيلا[٧].

٤٥ - وذكر التقرير ايضا أن الحكومة ستؤيد إنشاء سجل للشركات الخارجية واتخاذ تدابير إدارية وتجارية وتنظيمية مناسبة، بما في ذلك الغاء التشريعات البالية المتعلقة بالسرية التي ترد حاليا في سجلات التشريعات البرلمانية وتروج لذلك كله. وستعمد الحكومة أيضا إلى الأخذ بأسلوب انتقائي بدرجة عالية فيما يتعلق بتراخيص المصارف وستتلافى في البداية ترخيص اية شركات للتأمين تتعامل مع عامة الجمهور في أي بلد آخر. وأخيرا، ستعتمد سياسة للهجرة تشجع هجرة افراد المهن الرئيسية إلى البلد.

٤٦ - وقد أفيد بأن الحكومة قد اتخذت بالفعل خطوات رئيسية لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاقتصادي الاستراتيجي والتي تضمنت ما يلي: (أ) إنشاء فرقة عمل تعنى بشؤون التسويق ويرأسها وزير المالية وتعرف باسم الهيئة المعنية بالإنماء المالي الأجنبي، وتتألف هذه الهيئة من مسؤولين في وزارة المالية وكذلك أعضاء شركات القطاع الخاص الذين ستقع على عاتقهم مسؤولية الشروع في القيام بمبادرات تهدف إلى الترويج لهذا القطاع؛ (ب) وإحياء اللجنة المعنية بالمال الأجنبي ويرأس هذه اللجنة حاكم الإقليم وتمثل فيها وحدة التخطيط الاقتصادي التي قامت بمهمة التنسيق لهذا الاستعراض وتلعب دورا في صنع وتنفيذ السياسة؛ (ج) إعداد التشريعات الجديدة لتقديمها إلى المجلس النيابي لإدخال ما يستحدث من بيانات على قانون الشركة وعلى القوانين الخاصة بشركات الأشخاص والشركات المحدودة، واتحادات الشركات، وعلى غيرها من وسائل الاستثمار الأخرى، وإصدار القواعد المنظمة لمديري الشركات وشركات التأمين القابضة[٧].

٤٧ - وكانت هذه التوصيات من الشروط الأساسية للحصول على مجموعة مساعدات بريطانية كبيرة للتغييرات العاجلة اللازمة لتمكين أنغيلا من المنافسة مع الأقاليم التابعة الأخرى الأكثر نموا في المنطقة (جزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان) وفي السوق الدولية الأوسع. وقد تلقت جزر تركس وكايكوس مثل هذه المجموعة من المساعدات في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ على أثر التوصل إلى نتائج مماثلة في استعراض أجراه الخبراء الاستشاريون أنفسهم في عام ١٩٩٠[٧].

٤٨ - وكانت الحكومة قد قررت ايضا أن تسخر المزيد من الموارد لهذا القطاع، وهو سبب من الأسباب التي دعت بعض مؤسسات الخدمات المالية الكبيرة في كندا والمملكة المتحدة وسويسرا إلى إنشاء شركات في أنغيلا.

٤٩ - إن استخدام الحاسوب في إعداد سجل الشركات سيوفر في القريب العاجل خدمات دولية على مدار الساعة تضاهي - وإن لم تكن تطابق - الخدمات التي تقدمها جزر فيرجن البريطانية. وتمشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض الاقتصادي الاستراتيجي، قامت حملة دعائية في الخارج نظمتها مصلحة سجل شركات أنغيلا، وابرزت تلك الحملة الفوائد التي ينطوي عليها العمل التجاري الخارجي للإقليم وأكدت أن الحكومة تقوم بتحديث شامل لخدمات أنغيلا المالية وتشريعاتها وتسهيلاتها المتعلقة بالشركات[٧].

كاف - السياحة

٥٠ - زاد مجموع الزائرين الوافدين إلى أنغيلا في عام ١٩٩٢، بنسبة ٢,٩١ في المائة ليبلغ ١٨٠ ٩٣ زائرا، بالمقارنة بـ ٥٤٤ ٩٠ زائرا في عام ١٩٩١[٤]. وزاد عدد الوافدين العابرين ليسجل بذلك نموا صغيرا بنسبة ٢,٦ في المائة[٤] ليصل مجموعهم الى ١٠٤ ٦١ زائرا في عام ١٩٩٢ بعد أن كان ٥٤٢ ٥٩ زائرا في عام ١٩٩١[٤]. وزاد عدد الزائرين النهاريين بنسبة ٣,٥ في المائة إلى ٠٧٦ ٣٢ زائرا بعد أن كان ٠٠٢ ٣١ في عام ١٩٩١ وذلك على الرغم من الأداء غير العادي عندما انخفض وصول الزائرين بنسبة ١ في المائة تقريبا. وكان التحسن الذي طرأ في عام ١٩٩٢ نتيجة لزيادة النشاط السياحي في المقام الأول خلال أشهر الشتاء[٨].

٥١ - وفي شباط/فبراير من عام ١٩٩٢، بلغ مجموع الزائرين الوافدين ٤ ٢٥٨ شخصا، وهو مستوى قياسي للوافدين شهريا بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن نفس الفترة في عام ١٩٩١. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ سجل مجموع الوافدين البالغ عددهم ٦٤٥ ٣ وهو ثاني أكبر رقم على الإطلاق خلال شهر زيادة كبيرة (١٩ في المائة) على شهر كانون الأول/ديسمبر من العام السابق. وظهرت زيادات كبيرة بنسبة ٤ في المائة و ٢٨ في المائة في وصول الزائرين من السياح بالنسبة لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر على التوالي[٨].

٥٢ - وكان أداء قطاع السياحة خلال أشهر الصيف من عام ١٩٩٢ أقل مدعاة للرضاء. فخلال الفترة ما بين أيار/مايو إلى آب/أغسطس، سجل وصول الزائرين من السياح انخفاضا شهريا ثابتا بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في عام ١٩٩١[٨].

٥٣ - وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر السوق في عام ١٩٩٢ بنسبة ٦٤ في المائة من الزائرين من السياح، بعد أن حققت نسبة ٦٦ في المائة من العام السابق. وبين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١، انخفض معدل النمو في وصول الوافدين من سياح الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا حادا، وذلك على الرغم من أن عدد وصول الزائرين قد تضاعف تقريبا خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٢، زاد عدد السياح الوافدين من منطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٠,٥ في المائة بينما ظل عدد السياح الوافدين من المملكة المتحدة وكندا ثابتا تقريبا[٨].

٥٤ - وعلى الرغم من أن وصول الزائرين قد زاد في عام ١٩٩٢، فإن متوسط مدة الاقامة انخفض الى ٩,٦ ليلة بالمقارنة بـ ١٠,٣ ليلة في عام ١٩٩١. ونتيجة لذلك، فإن نفقات الزائرين في كلا العامين قد ظلت على نفس مستواها وهو ٢,٥٣ من ملايين دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي.

٥٥ - ومع نهاية عام ١٩٩٢، أعربت السلطات عن ارتياحها إزاء عدد السياح الوافدين خلال أشهر الشتاء. على أن الأداء الضعيف لهذه الصناعة خلال أشهر الصيف يبعث على القلق ويؤكد الحاجة الى ضرورة القيام

بحملة دعائية للترويج خلال فصل الصيف. ويعد عدد السياح الوافدين الى أنغيلا صغيرا نسبيا كما أن معدل النمو بطيء، مما يجعل من الضروري وضع استراتيجيات لجذب المزيد من الزائرين[٨].

٥٦ - وتمكن قطاع الفنادق والمطاعم، وهو أكبر القطاعات إسهاما في الناتج المحلي الاجمالي، أن يحقق نموا حقيقيا قدره ٣,٤٦ في المائة في عام ١٩٩٢ من نمو في عام ١٩٩١ لم يزد على ٠,٥٦ في المائة. بيد أن النصيب النسبي لهذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي انخفض انخفاضا طفيفا الى ٣٣,٣٦ في المائة بالمقارنة ٣٤,٦٦ في المائة في عام ١٩٩١[٤].

٥٧ - وفي عام ١٩٩٢ بلغ عدد غرف الفنادق ٤٤٧ غرفة، وغرف بيوت الضيافة ٧٥ غرفة، وكان هناك ٣٩٨ شقة/فيلا أو كوخ في أنغيلا. وبلغ معدل شغل الغرف في عام ١٩٩٢، ٤١ في المائة في الفترة من شهر كانون الثاني/يناير حتى شهر نيسان/ابريل، و ٢٥ في المائة في الفترة من شهر أيار/مايو حتى شهر كانون الأول/ديسمبر مما أسفر عن متوسط قدره ٣١ في المائة للعام بأكمله[٨].

لام - المساعدة المقدمة من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥٨ - ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المصدر الرئيسي الأساسي للمساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الإقليم. ويوفر البرنامج القطري لأنغيلا، الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطار المساعدة الخارجية المقدمة إلى أنغيلا. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورة البرمجة الرابعة (١٩٨٦ - ١٩٩١) مساعدة قدرها ١,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وفي البرنامج القطري الثاني للإقليم الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، رُصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٦٦ ١ من دولارات الولايات المتحدة في مجال موارد التعاون التقني، منها مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٦٦ ١ من الدولارات الأمريكية سيتم توفيرها في إطار أرقام التخطيط الإرشادية الاعتيادية المخصصة لأنغيلا.

٥٩ - وجدير بالملاحظة أن عددا من الحكومات تساهم نقدا أو عينا في البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنغيلا وغيرها من الأقاليم، لتزداد بذلك المساعدة المتاحة لهذه الأقاليم زيادة كبيرة.

٦٠ - وبالاضافة إلى المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الإقليم على الصعيد القومي - وذلك بالدرجة الأولى في مجالات تنمية الموارد البشرية والتخطيط الإنمائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفي مجالي البيئة والسياحة - فقد ظلت أنغيلا المستفيد من البرنامج المتعدد الجزر لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ذلك البرنامج الذي تقوم على تنفيذه منظمة دول البحر الكاريبي الشرقية. ويوفر برنامج المساعدة للفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ مبلغا قدره ٢,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كموارد للتعاون التقني، منها مبلغ قدره ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سيتم توفيرها في إطار أرقام التخطيط الإرشادية الاعتيادية للبرنامج المتعدد الجزر.

٦١ - وعلاوة على ذلك، فإن أنغيلا هي من الأقاليم المستفيدة من برنامج المساعدة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الكاريبي الذي يُعد من العناصر المكونة للبرنامج الإقليمي الرابع لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويبلغ الإنفاق المخطط لعنصر الاتحاد الكاريبي في البرنامج الإقليمي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، ٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هذين البرنامجين من البرامج المتعددة الأقطار لمنطقة البحر الكاريبي تتلاءم مع احتياجاتها القومية الخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٢ - وتتلقى جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك أنغيلا الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثناء عملية الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في بربادوس. وقد عملت مشاركتهم في هذه العملية على إيجاد روابط وثيقة وأفسحت المجال لتعزيز التعاون وزيادته على المستوى الأفقي بين البلدان الجزرية الصغيرة النامية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في منطقة البحر الكاريبي والبلدان الواقعة في مناطق أخرى من العالم.

٦٣ - ونظرا لوجود علاقة متينة بين السكان والتنمية، من ناحية وأثر السكان على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من ناحية أخرى، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتضافر الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تقديم المساعدة لجميع الأقاليم الستة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في منطقة البحر الكاريبي في أثناء تحضيرها للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده بالقاهرة في عام ١٩٩٤.

٦٤ - وبالاضافة إلى تقديم المساعدة المتعلقة بالتعاون التقني، فما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم أيضا بدور نشط، كلما أمكنه ذلك، في تعزيز وتعضيد ارتباط الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، بالقضايا العالمية الهامة واشتراكها بصورة مباشرة في المحافل الدولية المهمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٦٥ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قدمت هيئات الأمم المتحدة المساعدة لإقليم أنغيلا في شتى ميادين الأنشطة. فقد اضطلعت منظمة العمل الدولية بمهمة إجراء تقييم لمشروع الضمان الاجتماعي لحكومة الإقليم يهدف ضمن ما يهدف إليه، إلى توسيع نطاق التغطية بحيث تشمل كافة العاملين. واتخذت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) خطوات لإقامة مشروع إقليمي لصالح أنغيلا ومونتسيرات يشمل تعزيز الخدمات البيطرية، تسعى لتمويله الفاو والاتحاد الكاريبي. وقدمت منظمة الصحة العالمية، التي تقوم على التنسيق لأنشطتها في التعاون التقني منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بتقديم المساعدة للإقليم في مجالات توفير المياه والمرافق الصحية للمجتمعات المحلية وتطوير الخدمات الصحية والعناية بصحة الأم والطفل، فضلا عن مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وساعدت منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة على وضع نظام شامل لمنع المخدرات، وفي هذا الصدد، قدمت

برامج تدريبية لنخبة مختارة من العاملين في مجال التربية في مختلف المجالات بما في ذلك المهارات المتعلقة بالادارة والتخطيط ووضع مناهج ومواد تعليمية، والاستشارة على مستوى الأتراب.

٦٦ - والإقليم مـُمثل في الاجتماعات السنوية للمجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية، التي يشرف عليها البنك الدولي.

ميم - الخطة السياسية للقطر

٦٧ - في شهر آب/أغسطس ١٩٩٣، وقعت أنغيلا والمملكة المتحدة على ما وُصف بأنه اتفاق معونة جديد من نوعه على شكل خطة سياسية قطرية تغطي الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦. وتعتبر هذه الخطة هي الأولى التي تم الاتفاق بشأنها بين الدولة القائمة بالإدارة وأحد الأقاليم التابعة في منطقة البحر الكاريبي. وتورد هذه الخطة في إيجاز التزام كل من حكومة أنغيلا وحكومة المملكة المتحدة باتباع سياسة جديدة ومتينة في الحوار والشراكة. ومن المأمول فيه أن يصبح هذا الاتفاق نموذج تحتذى به الأقاليم التابعة الأخرى الواقعة في المنطقة.

٦٨ - وتقدم المملكة المتحدة بموجب هذه الخطة مبلغا قدره ١٠,٥ مليون من الجنيهات الاسترلينية مساعدة من الأرصدة التي تديرها الأمانة الإقليمية العامة للأقاليم التابعة وذلك للفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. ويشمل هذا مليونين ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية من رقم التخطيط الإرشادي وذلك من الأموال المتاحة لفائدة الأقاليم التابعة البريطانية في منطقة البحر الكاريبي ودعما لها.

٦٩ - وتسرد الخطة في إيجاز الأهداف الرئيسية المتعلقة بالسياسة، والأهداف الأساسية للبرامج، التي حددتها حكومة أنغيلا بالتشاور مع حكومة المملكة المتحدة. وتهدف هذه الخطة الى تيسير المقاصد الجديدة في التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والأقاليم المستقلة التابعة لها في منطقة شرق البحر الكاريبي. ويهدف التعاون والشراكة إلى تعزيز الادارة السليمة والنمو الذاتي المستدام وتحقيق استقلال أنغيلا الاقتصادي في الفترة المتوسطة الى الطويلة الأجل.

٧٠ - وتتألف الخطة السياسية القطرية لأنغيلا من ثلاثة أجزاء. يحدد الجزء الأول منها المبادئ العريضة التي يرتكز عليها تسيير الأمور العامة في أنغيلا ويوجز الالتزامات العامة التي تقع على عاتق حكومة أنغيلا في هذا الصدد. كما يسرد هذا الجزء من الخطة بإيجاز المبادئ التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة والالتزامات التي تتعهد بها فيما يتعلق ببرنامج الشراكة المتفق عليه. وتؤكد حكومة أنغيلا من جديد، في أمور أخرى، ضرورة تحسين الروابط القائمة مع المنظمات الإقليمية والدولية والتوسع في نطاق علاقاتها الدولية والإقليمية وذلك بالتشاور مع حاكم الإقليم. وتؤكد المملكة المتحدة مجددا من جانبها، التزامها بعدة مبادئ. فهي ترحب برغبة حكومة أنغيلا وتشاطرها هذه الرغبة في أن تكف عن الاعتماد على المساعدات

والمنح الرأسمالية في تمويل احتياجاتها الاستثمارية العامة؛ وترى في برنامج المساعدة وسيلة لمساعدة الإقليم على تحقيق ذلك الهدف.

٧١ - والجزء الثاني هو مصفوفة السياسة القطرية في أنغيلا ١٩٩٣/١٩٩٤-١٩٩٥/١٩٩٦، ويوضح أهداف السياسة المتفق عليها لحكومة أنغيلا على أساس قطاعي. ويسرد هذا الجزء بالتفاصيل الأهداف الرئيسية للسياسة والبرامج وكذلك الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف. كما يهيئ هذا الجزء الإطار اللازم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه السياسات والبرامج ولاستعراض إمكانية الاستفادة من أموال المعونة والادارة السليمة التي تقدمها حكومة المملكة المتحدة في المستقبل.

٧٢ - وكما جاء تعريفه في مصفوفة السياسة، فإن أهداف التنمية التي تتوخاها أنغيلا هي كما يلي: تعزيز إسهام النشاط السياحي في الاقتصاد بأقل قدر من الانحطاط البيئي؛ تعزيز النهوض بقطاع أجنبي للتمويل بحيث يكون على كفاءة عالية باعتباره السبيل الرئيسي لتنويع الاقتصاد؛ العمل على ضمان إدارة الموارد البحرية على نحو قابل للاستدامة مع زيادة استغلال مصائد الأسماك؛ النهوض بالزراعة وغيرها من الأنشطة المنتجة التي يمكن ربطها بقطاعي الانتاج الرئيسيين للسياحة والتمويل الأجنبي؛ والنهوض بالتعليم بغية وضع أساس سليم للتنمية الطويلة الأجل؛ ضمان تقديم الخدمات الصحية الأولية والثانوية لشعب أنغيلا كافة؛ وتعزيز إدارة البيئة الطبيعية في أنغيلا؛ وإدارة الشؤون المالية العامة بصورة أفضل.

٧٣ - وتُعنى مصفوفة السياسة أيضا بأهداف الادارة السليمة في أنغيلا، تلك الأهداف التي تؤكد الحكومة الإقليمية من خلالها، التزامها بالمبادئ المكرسة في الدستور فضلا عن المبادئ التي يلتزم بها الحكم المسؤول والعادل الذي يتحلى بمكارم الأخلاق. وتشمل هذه المبادئ احترام حكم القانون والمبادئ الأساسية المكرسة في الدستو، بما فيها حماية الحقوق والحريات الأساسية، والحفاظ على المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعكس القواعد الدولية الآخذة في الظهور، والحفاظ على القانون والنظام وكذلك الاستقرار والسلام الاجتماعي، واستمرار بقاء الحكم النيابي، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة بصفة دورية؛ والالتزام بالمسؤولية في إدارة الحكم، واتباع سياسات اقتصادية ومالية سديدة تهدف إلى تعزيز النمو والاكتفاء الذاتي وتحقيق مستوى معيشة كريم لشعب أنغيلا؛ وتوفير الخدمات الملائمة بحيث تفي بمصالح شعب أنغيلا وتحقق طموحاته؛ والحفاظ على إقرار مستوى عال من العدالة، وإقرار سياسات اجتماعية ملائمة لتعزيز السلام والاستقرار في المجتمع والنهوض به ثقافيا؛ واستمرار المشاورة مع القطاع الخاص بغية تشجيعه وتنشيط استثمارات القطاع الخاص والتوسع في الأعمال التجارية.

٧٤ - ويتألف الجزء الثالث من الخطة من برنامج الحكومة الثلاثي الخاص باستثمارات القطاع العام ويشتمل هذا البرنامج على مشاريع تم الاتفاق بشأنها من حيث المبدأ مع حكومة المملكة المتحدة (رهنا بما هو متبع عادة في تقديم المقترحات الخاصة بهذه المشاريع وتقييمها والموافقة عليها) كما يشتمل على قائمة بالاستثمارات الواجب الاضطلاع بها، والجدول الزمني لذلك. ووقع الخطة السياسية للقطر من جانب أنغيلا رئيس وزرائها وحاكم الإقليم، كما وقعها عن الجانب البريطاني وزير التنمية لما وراء البحار. وانتهز

وزير التنمية لما وراء البحار الفرصة، في أثناء وجوده في أنغيلا لهذه المناسبة، وقام بزيارة المشاريع التي تم انجازها أو جاري تنفيذها عن طريق المعونة، بما فيها مشروع مستشفى الأميرة ألكسندرا والقاعدة البحرية ومكتب البريد الجديد كما زار مدرستين للمرحلة الابتدائية حيث من المقرر أن تبدأ أعمال التأهيل بهما بعد فترة وجيزة.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٧٥ - تتمثل الأهداف الإنمائية للحكومة في تحسين مستويات معيشة الأنغيليين من خلال تنمية القدرة الانتاجية للإقليم وتوفير مجموعة واسعة من فرص العمل (انظر A/AC.109/1026، الفقرة ٧٣).

٧٦ - وتفيد تقارير مصرف التنمية الكاريبي بأن السياحة والتشييد المتصل بالسياحة هما رب العمل الرئيسي، رغم أن الطبيعة الموسمية للسياحة في الأقاليم تؤدي الى اختلافات واسعة في الطلب على العمال[٢].

٧٧ - بلغ معدل البطالة في أنغيلا وفقا لتعداد عام ١٩٩٢، ٦,٣ في المائة. ويعتبر هذا المعدل من البطالة متسقا مع الهبوط الاقتصادي الذي حدث خلال العامين السابقين. ولما كانت هذه النسبة تمثل أساسا العمال غير المهرة أو القليلي المهارة، فإن أنغيلا لا زالت تمنح أذون العمل لأعداد كبيرة من العمال المهاجرين. وزاد عدد العمال المهاجرين في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٢، بأكثر من ٥ أضعاف ليصل الى أكثر من ٥٠٠ شخص[٦].

باء - الصحة العامة

٧٨ - ظلت الحكومة ملتزمة بتوفير الرعاية الصحية الأولية لجميع الأنغيليين بحلول عام ٢٠٠٠. ويخدم الإقليم مستشفى يحوي ٢٤ سريرا ومستشفى الأميرة الكسندريا، وهو مرفق يحوي ٣٦ سريرا تموله المملكة المتحدة.

٧٩ - وتنفيذا للخطة السياسية للقطر وحتى تضمن الحكومة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية على نحو أكفأ فقد قررت، في جملة أمور، أن تنشئ هيئة أنغيلية للصحة؛ وتشغيل مستشفى جديدة تقدم خدمات محسنة تتعلق بأمراض الشيخوخة؛ وتنفيذ سياسات تهدف الى استرداد المزيد من تكلفة قطاع الصحة من المستفيدين، ووضع برنامج لإعادة تأهيل مدمني المخدرات، والعمل على تعزيز برنامج الإقليم الخاص بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

جيم - المخدرات

٨٠ - تفيد التقارير الصحفية الى أنه بالرغم من أن استخدام المخدرات في أنغيلا مقصور حاليا على المخدرات الخفيفة مثل الماريغوانا، فهناك أدلة تشير الى دخول المخدرات القوية بما فيها الكوكايين، الى الإقليم. وتفيد التقارير بأن رئيس الشرطة ذكر أن الأدلة تبين أن المخدرات القوية يجري استيرادها عندما يكون الموسم السياحي في ذروته. وأشار أيضا الى أنه بسبب عدم حماية حدود الإقليم فقد يصبح الاتجار بالمخدرات مشكلة.

٨١ - اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز إدارة الشرطة والترتيب لأن تعمل بالتعاون الوثيق مع إدارة الجمارك في الحرب ضد المخدرات وذلك بتنظيم دوريات بحرية مشتركة بين الشرطة والجمارك.

دال - التأهب لمجابهة الكوارث ومنع حدوثها

٨٢ - عقب زيارة قام بها حاكم أنغيلا لجزر فرجن البريطانية في عام ١٩٩٢، أعجب بمركز عمليات الطوارئ في ذلك الإقليم، وحصل على ٠٠٠ ٢٠ جنيه استرليني من الحكومة البريطانية لإنشاء مرفق مماثل في أنغيلا[٩].

خامسا - التعليم

٨٣ - التعليم إجباري لجميع الأطفال بين سن ٥ و ١٤ سنة، وهو بالمجان في المستويين الابتدائي والثانوي. وأفيد بأن ٤٠٤ ٢ أطفال كانوا في سن الدراسة في الإقليم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض واصلت الحكومة استثمارها لكميات كبيرة من مواردها في توفير نظام تعليمي أفضل. وفي هذا الإطار، سعت الى حل مسألة ضعف نتائج الامتحانات وهي المسألة التي نغصت إدارة التعليم في السنوات الأخيرة (انظر A/AC.109/1141، الفقرتان ٦٦ و ٦٧) وذلك بتوفير موظفين مؤهلين تأهيلا حسنا. وقد عكست هذه المبادرة الاتجاه السلبي وتمخضت عن نتائج أفضل.

٨٥ - واتخذت السلطات أيضا خطوات للتصدي لمسألة اكتظاظ حجرات الدراسة بالتلاميذ، التي اضطرت أنغيلا معها الى استخدام جميع المباني المتاحة في المجتمع المحلي والكنيسة حجرات للتدريس. وبمساعدة المملكة المتحدة تمكنت حكومة الإقليم من بناء قاعات تدريس اضافية بتكلفة منخفضة.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها الى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧، وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ للسنوات الممتدة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٧ وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ للسنوات ١٩٩١ الى ١٩٩٣. والحقائق والأرقام المتعلقة بتلك السنوات، هي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) بنك التنمية الكاريبي، "التقرير الاقتصادي السنوي، أنغيلا"، ١٩٩١.

(٣) رويترز ديسباتش، أنغيلا، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

(٤) احصائيات الحسابات القومية، المنقحة، ١٩٩٢، أنغيلا، أيار/مايو ١٩٩٣.

(٥) العملة المتداولة في الإقليم هي دولار شرق البحر الكاريبي ($EC) دولار الولايات المتحدة = ٢,٦٨ $EC.

(٦) مصرف التنمية الكاريبي، "التقرير السنوي" ١٩٩٢ (بربادوس).

(٧) أنغيلا لايف ماجزين، المجلد السادس، العدد ٢ (لفصل الصيف - الخريف ١٩٩٣).

(٨) مجلة السياحة الاحصائية، ١٩٩٢، أعدتها وحدة الاحصاءات، وزارة المالية، أنغيلا.

(٩) أيلاند صن (تورتولا)، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢.